

## التبصرة في أصول الفقه

قلنا هذا غلط فإن هاهنا مسائل لا نص فيها ولا نعرف حكمها إلا من جهة القياس من ذلك .  
أن قتل الزنبور يجوز في الحل والحرم وليس فيه نص وإنما عرف بالقياس على العقرب .  
ومن ترك الصلاة عامدا وجب عليه القضاء وليس فيها نص وإنما عرف ذلك بالقياس على الناسي  
والنائم .  
وإذا ماتت الفأرة في غير السمن أو مات السنور ألقى وما حولها إن كان جامدا وأريق إن  
كان مائعا وليس في ذلك نص وإنما قيس على الفأرة تقع في السمن .  
وأمثال ذلك لا يحصى كثرة .  
فإن قيل إنما حرمنا ذلك بالإجماع .  
قيل الإجماع لا يجوز أن ينعقد من غير دليل وليس في هذه المسائل دليل غير القياس فدل على  
أن الإجماع انعقد فيها على القياس .  
قالوا لو كان القياس دليلا لوجب أن لا يترك لخبر الواحد لأنهما في إيجاب الظن واحتمال  
الشبه سواء .  
قلنا هما وإن استويا فيما ذكرتم إلا أن القياس أدنى رتبة منه من وجهين .  
أحدهما أنه مأخوذ من وجه فيه من الشبه مثل ما في الذي عارضه .  
والثاني أن القياس فرع للمنصوص في الجملة ولإثبات الفروع مع وجود الأصول كما لإثبات  
النظر العقلي مع الضروري .  
قالوا ولأن القول بالقياس يؤدي إلى نفيه وذلك أنه إذا قال لم يثبت